### في كلمة ألقاها أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف

# العيبان: المملكة داعمة لحقوق الإنسان وملتزمة بحمايتها.. ومبادرات الملك عبدالله هدفها خدمة الإنسانية

**الشريعة تكفل المساواة العادلة بين الجنسين.. والأنظمة لا تفرق بينهما.. والمرأة السعودية تساهم في صناعة القرار الوطني**

**لدينا تسعة ملايين غير سعودي.. وتتخذ المملكة جميع الإجراءات والتدابير لحماية حقوقهم وتهيئة الظروف الإنسانية المناسبة لتمكينهم من أداء أعمالهم**

**جنيف - واس**

■ أكدت المملكة العربية السعودية التزامها الراسخ باحترام وتعزيز حقوق الإنسان ودعم الآليات الدولية وفي مقدمتها آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وشدد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس وفد المملكة المشارك في مناقشة التقرير الثاني للاستعراض الدوري الشامل في البيان الاستهلالي الذي ألقاه أمام مجلس حقوق الإنسان أمس الاثنين في جنيف على الدور الذي تقوم به المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - من خلال عضويتها في مجموعة العشرين الدولية كمدافع عن حقوق الدول النامية ورواع لمصالحها، أو على مستوى المبادرات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية العالمية بهدف تحسين برامج التنمية الإنسانية خاصة ما يتعلق بأعباء الديون على الدول النامية إضافة إلى دورها الحيوي في دعم الاقتصاد والازدهار العالمي من خلال ضمانها استقرار الأسواق العالمية للنفط باعتبارها مصدرًا موثوقا للطاقة.

وأضاف معاليه لقد كرم الله المملكة العربية السعودية بخدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن وتوفير الظروف المناسبة لممارسة شعائرهم الدينية حيث أولت المملكة رعاية حجاج بيت الله الحرام أهمية قصوى، وأقامت المشاريع الكبيرة والمنجزات العملاقة وعلى رأسها توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والتي تعتبر أكبر توسعة في تاريخ الحرمين الشريفين، وذلك لتيسير ممارسة المسلمين من كافة أنحاء العالم لشعائرهم الدينية في يسر وأمن وأمان وراحة.

وشدد على احترام المملكة على الدوام حماية حقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة، انطلاقا من إيمانها العميق بما تضمنته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي هذه الحقوق، وتجرم انتهاكها، ووفاءً بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد. وأبان معاليه أن النظام الأساسي للحكم المستمد من الشريعة الإسلامية، يؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، وتحمي الحقوق والحريات الأساسية حيث يشير إلى أن الحكم في المملكة يقوم على أساس مبادئ العدل والشورى والمساواة، كما يوجب النظام على الدولة حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، إضافة الى واجب الدولة في كفالة الحقوق في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، ودعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية، إضافة الى توفير الرعاية الصحية، وكفالة حق العمل، وسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل على حد سواء، مع توفير الدولة للتعليم العام والالتزام بمكافحة الأمية.

وأكد تظافر كافة التشريعات الوطنية في المملكة لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة، وسواها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع من يعيش على أراضي المملكة بحقوقه وبالعيش الكريم.

وشدد على أن ضمان استقلال السلطة القضائية مبدأ ثابت ومرتكز رئيسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث تحمي العدالة حياة المواطنين وممتلكاتهم وحرياتهم وحقوقهم.

وأضاف معاليه إن المملكة العربية السعودية أرض الحرمين الشريفين، وقبلة أكثر من مليار ونصف المليار مسلم، ما فتئت تؤكد على أهمية مواثيق حقوق الإنسان واحترامها، وإشاعة ثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والكراهية، ونشر الوسطية والاعتدال.

وقال أمام مجلس حقوق الإنسان: اسمحوا لي في هذه المناسبة أن أقتبس من كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في المؤتمر الذي عقد بمكة المكرمة خلال شهر أكتوبر الحالي على هامش موسم الحج لهذا العام بعنوان "حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية"، حيث جدد -حفظه الله- التزام المملكة بالمواثيق الدولية، وتأكيدها على أن حقوق الإنسان كاملة ومصونة في الشريعة الإسلامية، وأن المملكة لم تكن حديثة عهد بحقوق الإنسان بل إنها تطبقها - منذ قيامها - في إطار تطبيق الشريعة الإسلامية، وهي تراعي في تطبيقها ما تقتضيه المعاصرة من التزامات، فلم تتخلف عن المشاركة في المحافل الدولية، التي تداولت أعمال التأسيس لهذه الحقوق وإصدار صكوكها، والتعاهد على تطبيقها، وبهذا أعطت نموذجا تطبيقيا رائدا، في مجال التوفيق بين الالتزام بالإسلام، والاستفادة من التجارب الإنسانية الإيجابية.

العيبان يلقي كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف

وأوضح العيبان في كلمته انضمام المملكة إلى عدد من الصكوك الدولية الرئيسة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد من الصكوك والمواثيق الإقليمية.

واستعرض بإيجاز عددا من الموضوعات المهمة التي أبرزها تقرير المملكة، ففي مجال القضاء، وقال: يعد مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء من أهم المشروعات الإصلاحية، الذي صاحبه اعتماد نظاميّ القضاء وديوان المظالم، وذلك لتعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات.

وفي مجال حقوق المرأة، أوضح أن الشريعة الاسلامية تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، ولا تفرق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي نص في مادته الثامنة على أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، فالمرأة لها ذمة مالية مستقلة، وأهلية قانونية كاملة تكفل لها حرية التصرف وممارسة شؤونها باستقلالية تامة ودون أي قيود.

وبين أن كثيرًا مما يثار حول بعض الممارسات المتعلقة بوضع المرأة في المملكة يعود إلى مفاهيم مغلوطة أو معلومات تفتقد الدقة والموضوعية أو إلى ممارسات خاطئة تناقض أحكام وقيم الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية، ولمعالجة مثل هذه السلوكيات فإن الدولة تكرس جهودها في مجالات التربية والتعليم والتثقيف في موضوعات حقوق الإنسان باعتبارها من الأدوات المهمة والفاعلة لرفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة، ومكافحة جذور هذه الممارسات الخاطئة.

ويعتبر برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع جهات حكومية وغير حكومية أحد هذه الأدوات.

وأوضح انه نتيجة للجهود الوطنية، فقد حققت المرأة السعودية، في السنوات الأخيرة، إنجازات ملموسة في العديد من المجالات يدعمها توفر الإرادة السياسية لتمكين المرأة، مع حفاظها على هويتها الإسلامية والعربية حيث تسهم المرأة السعودية في صناعة القرار الوطني من خلال توليها مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والأهلي، وعضويتها في مجلس الشورى بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمائة إضافة إلى حقها في الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية، وقد ارتفع عدد العاملات في القطاع الحكومي خلال العام الماضي فقط قرابة ٨ بالمائة.

وتأكيداً على دور المرأة قال العيبان: اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أقتبس هنا من كلمات خادم الحرمين الشريفين حول دور المرأة السعودية حيث قال، عند الحديث عن التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد، "لا يمكن إغفال أو تجاهل دور المرأة السعودية ومشاركتها في عملية التنمية وقد أثبتت المرأة السعودية قدرتها على تحمل المسؤوليات بنجاح كبير، إننا نتطلع إلى إعطاء المرأة دوراً حيوياً وأساسياً، بطريقة تخدم مصالح هذه الأمة".

وفيما يخص حقوق الطفل قال العيبان: تؤكد المملكة التزامها برعايتها وحمايتها لهذه الحقوق، ليس فقط باعتبارها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، بل انطلاقاً من التزامها بواجباتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحافظ على جميع المصالح الفضلى للطفل.

وقد انتهت اللجنة الوطنية للطفولة مؤخراً من إعداد استراتيجية وطنية للطفولة تعنى بضمان حقوق الطفل في كافة المجالات.

وأوضح العيبان في كلمته أن الدولة عززت إجراءاتها في مجال الحماية من كافة أشكال التعسف والعنف من خلال اتخاذ العديد من التدابير، ومن ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء الذي يهدف إلى حماية أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة، ورصد وتوثيق حالات العنف، وتتولى لجان منتشرة في مختلف مناطق المملكة مسؤولية تنفيذ النظام ومتابعة الإجراءات على نحو يضمن حماية الضحايا ومعاقبة المعتدي.

وحول العمالة في المملكة أوضح معاليه أن المملكة تستضيف على أراضيها ما يقارب(٩) تسعة ملايين من غير السعوديين الذين قدموا للمملكة للعمل في مجالات متنوعة.

وتعمل المملكة على اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية حقوقهم وتهيئة الظروف الإنسانية المناسبة لتمكينهم من أداء أعمالهم.

وفي هذا الاطار فقد صدرت العديد من القرارات الوزارية، وتم تبني آليات رقابية ساهمت في تحسين أوضاع أولئك العمال وتعزيز حقوقهم ومن ذلك:اصدار لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، وإنشاء آلية إلكترونية لحماية أجور العمال وإلزام أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص، والسعي إلى إبرام اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول التي تفد منها العمالة، وتطبيق ومراقبة الالتزام بحظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهرًا وحتى الساعة الثالثة مساءً خلال الفترة من بداية شهر يونيو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام مشيراً إلى أن أنظمة المملكة تحظر التمييز الديني في مجال العمل، حيث تقضي المادة (٦١) من نظام العمل بأن يمتنع صاحب العمل عن كل قول أو فعل يمس كرامة العمال أو دينهم.

وأكد معاليه في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان أن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعد ركيزة مهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان حيث توفر المملكة التعليم العام والعالي مجانًا.

وحرصًا على ضمان جودة التعليم فقد تم إنشاء هيئة مستقلة لتقويم التعليم العام بهدف تحسين نوعيته، وزيادة جودته ومخرجاته، وتخضع كافة المناهج الدراسية لمراجعة مستمرة لتطويرها وتضمينها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وفي مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة، فعلى الرغم من أنه لاتزال هناك بعض التحديات المرتبطة باستقطاب الشباب من الجنسين في سوق العمل، إلا أن السنوات الماضية شهدت تبني العديد من المبادرات الحكومية وغير الحكومية التي تهدف الى إيجاد فرص عمل كريمة للجنسين مثل برامج دعم الأجور، وبرامج العمل عن بعد، والعمل الجزئي، ودعم الأسر المنتجة، وتأهيل قوة العمل الوطنية وزيادة إنتاجيتها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

وفي مجال توفير السكن الملائم قال معاليه لقد أصدرت المملكة العربية السعودية العديد من القرارات والإجراءات، ومن ذلك دعم مشاريع الإسكان بمبلغ (١٥) خمسة عشر مليار ريال، واعتماد بناء (٥٠٠) خمس مئة ألف وحدة سكنية بمبلغ (٢٥٠) مئتين وخمسين مليار ريال، ودعم صندوق التنمية العقارية بمبلغ (٤٠) أربعين مليار ريال.

وفي المجال الصحي، تمت زيادة المبالغ المخصصة للقطاع الصحي في الميزانية العامة للدولة، وافتتاح المزيد من مراكز الرعاية الصحية الأولية، وإنشاء العديد من المدن الطبية والمستشفيات المرجعية والمتخصصة، ودعم القطاع الخاص في المجال الصحي.

كما أولت الحكومة مجال الرعاية الاجتماعية مزيداً من الاهتمام، من خلال دعم الأسر المحتاجة، وتقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة من خلال برامج موجهة لجميع فئات المجتمع، خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم اتخاذ عدد من التدابير التي من أبرزها تأسيس مراكز للوقاية والكشف المبكر عن حالات الإعاقة عند الأطفال، وإنشاء مراكز للتأهيل الطبي، كما تم تنفيذ برامج لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العام وتوفير الدعم المالي لهم.

واستعرض معاليه في كلمته دعم المملكة لجهزة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بهدف الاستفادة من الخبرات والامكانيات المتوفرة، وبما يسهم في بناء وتعزيز القدرات الوطنية إضافة إلى تقديم تبرعات مالية لبعض الصناديق الائتمانية التي تشرف عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وهي: صندوق الأمم المتحدة لضحايا التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة لضحايا الأشكال المعاصرة للرق، وصندوق التعاون الفني، وصندوق الاستعراض الدوري الشامل، وصندوق السكان الأصليين.

واشار معاليه لمبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والثقافات حيث تم افتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا في نوفمبر ٢٠١٢م الذي يهدف إلى تحقيق التفاهم والتعايش السلمي وإشاعة الحوار والتسامح بين الشعوب وتعزيز القواسم المشتركة بين أتباع الأديان، وجعل الاختلافات بين اتباع الديانات والثقافات أساسًا للتفاهم.

وقال معاليه لقد أطلقت المملكة العديد من المبادرات في مجال مكافحة الإرهاب ونبذ كل سلوك يؤدي إليه مع العمل على احترام حقوق الإنسان. وقدمت تبرعًا بمبلغ (١٠) عشرة ملايين دولار لإنشاء المركز لمكافحة الإرهاب، وأعلنت في هذا العام (٢٠١٣م) عن تبرع إضافي بقيمة (١٠٠) مئة مليون دولار لدعم وتفعيل أنشطة وتحقيق الهدف والغايات التي أنشئ من أجلها.

### إشادة بالتطور الكبير في مجال مشاركة المرأة

## ترحيب دولي بجهود المملكة في مجال تعزيز حقوق الإنسان

**جنيف- و.ا.س**

■ رحبت الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بالتقرير الوطني للمملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان والجهود المبذولة لتعزيزها ودعمها. فقد نوهت إيطاليا واليابان وفرنسا والمجر والدانمارك وقبرص وكوبا واليمن والكويت ومصر وسلطنة عمان بالتطورات المهة التي شهدتها المملكة في مجال حقوق الإنسان بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله. وثمنت تلك الدول في مداخلات خلال مناقشة التقرير الثاني للاستعراض الدوري الشامل في البيان الاستهلالي أمام مجلس حقوق الإنسان أمس في جنيف التعاون الكبير والمشاركات المهة للمملكة في مجال التعاون التقني مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتطور الكبير الذي شهدته المملكة في مجال مشاركة المرأة وتمثيلها بنسبة ٢٠ بالمائة في مجلس الشورى والتطور الكبير في مجال التعليم بالمملكة. كما أشادت بالجهود التي تبذلها المملكة والاهتمام الذي توليه في مجال تعزيز حقوق الإنسان وتوقيع عدد من الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان ومنها البروتوكولان الملحقان باتفاقية حقوق الطفل الخاصان باستغلال الأطفال ومشاركتهم في النزاعات المسلحة وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل. وأثنت على الإنجازات التي حققتها المملكة في التطبيق الملموس للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والإنجازات في مجال الحق في السكن وزيادة ميزانية الصحة والتعليم والمساعدات للفئات الأقل دخلا.

## الإرهاب.. والتعبئة الخاطئة

**علي حسن الشاطر**

■ ما تشهده بعض البلدان العربية والإسلامية من أوضاع مأساوية وحروب وفوضى واقتتال وخراب وإرهاب في ظل معطيات ما سُمّي بـ(الربيع العربي) يعكس حالة الانحدار الذي أصيبت به خير أمه أُخرجت للناس، وتدفع الشعوب العربية والإسلامية ثمنه الفادح بسبب غلو وتطرّف وتعصّب بعض أبنائها نتيجة التربية الخاطئة والتعبئة المشحونة بالكراهية والحقد المنافية لروح الدين الإسلامي الحنيف وحقيقة مبادئه العظيمة وقيمه السمحة، كدين محبة ورحمة وتسامح، تقوم دعوته على الوسطية والاعتدال، التي لا تقبل الانحراف بمسارها عن هدي الإسلام الحق؛ لأن من شأن أي انحراف منح أعداء الأمة العربية والإسلامية الذرائع والمبررات للهجمة الشرسة التي تتعرض لها الأمة، ولا تتوقف مخاطرها وتحدّياتها على حاضرها، بل على مستقبلها، ولذا تقع على عاتق علماء الدين المعتدلين والمنصفين مسؤولية كبيرة في إعادة الخطاب الإرشادي الدعوي الإسلامي إلى مساره الصحيح المجسّد لجوهر الإسلام وعظمة مبادئه وقيمه النبيلة، والتصدي لمحاولات توظيف الدين لأغراض سياسية وحزبية، وذلك عبر خطاب موحد يلم شمل الأمة ولا يفرقها، يستلهم البعد الإنساني الذي جاءت به رسالة الإسلام كرحمة للعالمين، ليُسهم في النهوض بالأمة وتجاوز ماهي فيه من التخاذل والتشرذم والضعف والهوان والاقتتال بين أبنائها، لتواصل دورها المشرّف في مسيرة الحضارة الإنسانية.

إن أولئك الشباب الذين يقترفون أعمالاً تسيء للإسلام والمسلمين، يجب أولاً قبل تحميلهم مسؤولية أفعالهم المنافية لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، بل والمسيئة له، الأخذ في الاعتبار أنهم ليسوا إلّا ضحايا لتعبئة وتربية خاطئة اعطتهم من دين السماحة والرحمة القشور دون أن تنفذ بهم إلى لبه وجوهره، وذلك لأغراض وغايات سياسية وحزبية ارتبطت بأنية ظروف الزمان والمكان وليس بأبدية ديننا الإسلامي وصلاحيته لكل زمان ومكان، مقدمين بأفعالهم الإجرامية البشعة للآخرين صورة مشوهة وممقوتة لا تمت بصلة لحقيقة الإسلام، ومعاني مفاهيمه التربوية والأخلاقية السامية التي ساد بها في أنحاء كثيرة من العالم ليضيئها بنوره الذي لم يخفت أو يخب إلّا بالقدر الذي ابتعد به المسلمون عن دعوته إلى إعمال العقل، وإغلاق باب الاجتهاد المنكفئ على الذات وخلف أسوار الماضي المنغلق، ليفقد المسلمون روح المبادرة والمواكبة، وقدرة استيعاب معطيات متغيرات الزمان وتقلبات أحواله..

وبدون شك بأن القتامة التي تقدم للعالم باسم الإسلام في صورة اختطاف أو قتل المستأمنين من الديانات الأخرى في الدول الإسلامية، وكذلك قتل أبناء وطنهم ودينهم الإسلامي، وإقلاق أمن واستقرار عامة المواطنين، وإزهاق أرواح رجال الأمن والجيش بدم بارد في مجازر ووجبات يومية -كما هو حادث في اليمن والعراق ومصر وليبيا والصومال- وبأبشع الأساليب التي لا يقرها دين، ولا ترتضيه شريعة والتي تجاوزت حالة تفجير السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة التي يروح ضحيتها الأبرياء، إلى جز الرؤوس وشق البطون والصدور وأكل قلوب وأكباد البشر، والتباهي بتصوير تلك المناظر والممارسات البشعة ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة ليشاهدها الملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم، كل ذلك هو في حقيقته أعمال إجرامية تُسيء للإسلام والمسلمين وتعكس الفهم المغلوط لحقيقة الدين الإسلامي الحنيف، وهي ليست أكثر من تعبير خاطئ للفهم الذي عُبئت به رؤوس من يقترفون تلك الأعمال، والتي لا تخدم الأمة بأي شكل من الأشكال، وإنما تلتقي في محصلتها مع أهداف أعدائها الذين يجدون في تلك الممارسات والأعمال بغيتهم في تحريض العالم على الإسلام والمسلمين، وتبرر هجمة العداء والتآمر على الأمة العربية والإسلامية، وإلصاق تهمة الإرهاب بها، لتوفير أيسر السبل لتحقيق غاياتهم وأهدافهم المغلقة بشعارات الحرب على الإرهاب، ومع ذلك يبقى أولئك الشباب بأعمالهم الخرقاء والطائشة ضحايا للأفكار المتطرفة والمُغالية التي رسَّخها عن الإسلام في عقولهم دعاة وأدعياء مغالون ومتشددون اقحموا السياسة في الدين لتحقيق مصالحهم الحزبية والذاتية الأنانية، دون أن يدركوا خطورة ما يقومون به على الإسلام والمسلمين، وتكريسهم لثقافة التطرّف والغلو والعنف والإرهاب حتى اختلطت المفاهيم، فلم يعد هناك إمكانية لعقولهم للتفريق بين الحلال والحرام، وبين الصواب والخطأ، وأصبح القتل عندهم غاية لذاتها، ولا يهم إن كان الضحية مذنباً أو بريئاً، تساوى فيه المسلمون وغير المسلمين، لتنتهي عندهم فضائل وأخلاقيات الإسلام وتبقى رذائل الإرهاب الذي لا دين ولا وطن له، والذي أصبح آفة مستفحلة تُعاني منها الأمة العربية والإسلامية أكثر من غيرها، وهو ما يفرض على الدول والحكومات العربية والإسلامية أن تعمل على تشجيع ودعم قيام علماء المسلمين والمفكرين الذين يتصفون برجاحة علمهم وبالاتزان والإنصاف والاعتدال بالعمل على إعادة من ضلوا الطريق إلى جادة الصواب والحق، ومن ثم العمل في اتجاه تمثل كل أبناء الأمة لقيم الإسلام، دين التسامح والعدل والمساواة والخير والكرامة للبشرية كلها.